

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA



AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 011-551 7700 Fax : 011-551 7844
website: www.au.int

مشروع الموقف الأفريقي الموحد

إزاء

الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية

أكتوبر 2017

أفريقيا موحدة، صوت واحد، رسالة واحدة

1. ملاحظات تمهيدية، والخلفية والسياق

1.1. تميّز العقد الماضي بزيادة الهجرة في أفريقيا نتيجة لتعدد آليات "الدفع وال جذب" المعقّدة وتشمل بعض عوامل "الدفع وال جذب"، النزاعات والإرهاب والفقر وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى انعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأصلية. ونتيجة لذلك، أصبح الإغراء بوجود فرص اقتصادية أكبر أو نوعية حياة أفضل، من بين أمور أخرى، في البلدان المضيفة، عامل بالغ الأهمية بالنسبة للمهاجرين.

1.2. أدب الغياب يشبه الخيار الكامل للهجرة القانونية، بما في ذلك بالنسبة لطالبي اللجوء، باستخدام المهاجرين ينلمس الكوأسالي خطيرة بشكل متزايد من أجل الوصول إلى بلدان المقصد، مما يجعلهم عرضة للمهربين والمتاجرين. علاوة على ذلك، نتج عن الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا وبأخص سائر كبير في الأرواح، حيث يعبر المهاجرون ومسطحات مائية أو صحراوية شاسعة باستخدام وسائل نقل غير آمنة.

1.3. يسعد الاتفاق العالمي المقترح بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية إعطاء معنى للهدف العاشر (10) من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص في الفقرة 10.7 تحديدا على تسهيل الهجرة والتنقل للمنظمين الآمنين والقانونيين والمسؤولين للأشخاص، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخططة وجيدة الإدارة. وإعطاء معنى لتأثير لهذا التطوع، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار 71/1 المعنون "إعلان نيويورك بشأن اللاجئين المهاجرين"، على إجراء مشاورات ومفاوضات حكومية دولية حول الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

1.4. يسعد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية المعالجة لجميع جوانب الهجرة الدولية وتحديد مجموعتها من المبادئ والالتزامات التفاهمات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق الهجرة الدولية بجميع أبعادها وتحسين إدارتها وتعزيز التنسيق والشركة بين المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

1.5. في ضوء ذلك، يسعد الاتحاد الأفريقي بالاعتماد موقفاً يقيّم حداثاً الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. سيتم النظر في الموقفاً الأفريقي الموحد لاعتمادها خلال الدورة العادية للجنة للتنفيذ المؤتمراً لعام 2018 عقب اختتام المشاورات مع الدول الأعضاء على مختلف المستويات.

1.6. سيسترسد اعتماد موقفاً يقيّم حداثاً الاتفاق العالمي بشأن الهجرة بحقيقة أن التنقل للبشر بحرية تنقل جميعاً لأشخاص داخل القارة يشكّل لنا جذراً أفريقيا المتكاملة المتوخاة في معاهدة أوجال المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (1991)، والمفاوضات الجارية بشأن البروتوكول المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص الملحقات اتفاقية التجارة الحرة القارية، ومؤخر الأجنحة 2063 حول "أفريقيا التينريد".

1.7. يهدف الموقف الأفريقي الموحد إلى ضمان أن يكون لأفريقيا صوتاً مشتركاً وأنتعكسوا غلها كما ينبغى بصوب وضع الاتفاق العالمي و سيمثل نقطة مرجعية للخطبات الوطنية والقارية والعالمية في المستقبل بشأن إدارة الهجرة والتعاون.

تأليف محمد راشد رفوم

الديباجة

نحن وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المكلفون بمسائل الهجرة:

وإذ نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "إعلان نيويورك بشأن اللاجئين المهاجرين"، وإطلاق عملية مفاوضات مشتركة تقضياً بالاعتماد اتفاقاً عالمياً بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية؛

وإذ ندرك الأثر غير المتكافئ للعولمة على أفريقيا ووجهة زيادة عدد الشباب؛

وإذ نعي أن النزاعات وسوء الحكم وتغير المناخ والتدهور البيئي كلها تجتمع لضمان عدم كفاية الفرص الاقتصادية لتزويد فيها عدد الشباب هياً لأسباباً رئيسية الكامنة وراء الهجرة غير القانونية داخل أفريقيا ومنها؛

وإذ نعي كذلك أنهو لإدارة الهجرة بشكل فعال، يجب بالضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية بحزم وبصورة عاجلة؛

وإذ ندرك أن الهجرة غير القانونية أخذت تفتتق الأونة الأخيرة أبعاداً خطيرة وبلغت نسباً مقلقة بالخطر حيث تقوّض حماية الناس وهم ينتقلون لتحقيق سيادة القانون، وأن هذا الوضع يتطلب اتخاذ نهج شامل لإدارة الهجرة ضمن الحدود الضيقة لإطار حقوق الإنسان؛

وإذ نسلّم بأنّ نهج الهجرة الانتقائية التي تتبعها البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والتي تستهدف المهارات والمواهب الأفريقية، تشكل خطراً إضافياً على أفاق التنمية في أفريقيا؛

وإذ نضع في اعتبارنا أن أمن لمصالح الفقراء من خلال الاستثمارات الإنتاجية والتجارية والعملية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الفعالة، أنيساعد علينا لخدمنا انتشار الهجرة غير القانونية؛

وإذ ندرك بضرورة الإبقاء على العمال ذوي المهارات في القارة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ نشير بالمقرر الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي التي عقدت في يوليو 2002 في دوربان، جنوب أفريقيا، والذي يدعو إلى إشراك الأفريقيين في المهجر فييرامجال اتحاد؛

وإذ نشير كذلك بالمقرر رقم 2003 الصادر في يوليو 2003 الصادر عن الجمعية برقم AU/Dec.26 (II) والذي عدّل القانون التأسيسي ليصّلع مشاركة الأفريقيين في المهجر فيبناء الاتحاد الأفريقي؛

ورغبة الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية لضمان انعكاس الشواغل بيننا على المستوى العالمي والمحافل الدولية الأخرى؛

وإذ نعرب عن قلقنا إذ أنالدافع الرئيسي وراء التركيز على التصدي للهجرة غير القانونية كان لاعتبار أن الأمن مرآة الحدود بدلاً

من الأطر الإنمائية أو سعنا طاقا وإدماج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية التي تشمل الأعمال لمربحو التحويلات المالية والتو الأدماء
جالماليون نشر المهنيين من جميع مستويات المهارات، وترتبيات حرية التنقل وإمكانية تنقلا لأشخاص؛

وإنشير بالمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2016 (XXVII) Assembly/AU/Dec.607
الذي أعتمده في كيجالي، رواندا، وفي وقت لاحق المقرر رقم Assembly/AU/Dec.607 (XXVIII) المعتمد في
أديس أبابا، إثيوبيا، والذين كلفا المفوضية بوضع وتو كولي بشأن حرية تنقلا لأشخاص في أفريقيا علنا نحو المتوخفيا الميثاقا لأف
ريقي لحقوق الإنسانو الشعوب لعام 1981، ومعاهدة 1991 المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية
(معاهدة أبوجا)، والمضيق ما في عملية إطلاق جواز السفر الأفريقي؛

وإنعترف بمساهمة إنجازات المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغير هاما للمنظمات الحكومية المشتركة والاستفادة
منها من أجل التحقيق لتدريج عمليات الهجرة وتنقلات إدارتها بشكل جيد في القارة؛

وإننوكد على مختلف الأطر القانونية والسياسية القائمة التي اعتمدها الدول لأعضاء لإدارة الهجرة والتنقل في القارة.
وتشمل هذا الوثائق القانونية والتأسيسية للاتحاد الأفريقي، وأجندة 2063، واتفاقية كمبالا للحماية للنازحين
داخليا ومساعدتهم، واتفاقية نيامبول
التعاون العابرة للحدود، وبروتوكول مابوتو، والإطار المنقح لسياسات الهجرة في أفريقيا، والموقف الأفريقي الموحد إزاء
الهجرة والتنمية، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي
لإدارة الحدود، وغير هاما من صكوك الاتحاد الأفريقي ومبادراتها المماثلة مثل المنظومة
الأفريقية للسلام والأمن، والمنظومة الأفريقية للحكم، والمعهد الأفريقي للتحويلات
للهجرة، وخطة الحد الأدنى من
التكامل، واتفاق التجارة الحرة، والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

تماشيا مع المجالات المواضيعية الستة للاتفاق العالمي بشأن الهجرة وأحكام سياسات الاتحاد الأفريقي
القائمة، اتفقنا على ما يلي:

ألف. المجال المواضيعي 1: التصديك وأفعال الهجرة، بما في ذلك الآثار العكسية
لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والأزمات التي يصنعها الإنسان، وعدم المساواة بين الجنسين وغير هاما وجهود المساواة،
من خلال الحماية والمساعدة والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر ومنع النزاعات وتسويتها النزاعات.

يتعين علنا للبلدان الأفريقية معالجة العوامل المتعددة التي يمكن أن تؤدي إلى الهجرة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، بطريقة
مناسبة. وفي ضوء ذلك، تعترف بالدول لأعضاء بما يلي:

1. تتوقف
الإدارة الفعالة للهجرة على تعزيز الآليات الرامية لمنع نشوب النزاعات، فضلا عن آليات الأمن الإقليمية أو أنظمة الإنذار المبك
روا الاستجابة
وهناك حاجة أيضا للاتباع نهج شاملو متعدد القطاعات لإدارة الهجرة ووضع السياسات في القارة، ولا سيما في مجال القضاء
على الفقر وجمع البيانات
ينبغي أيضا بذل الجهود للتصديك لتصور السلبي للهجرة في القارة وخارجها، فضلا عن إبراز فوائدها وتسخير تلك
الفوائد.

2. أفضت العمليات والتدخلات العسكرية في أفريقيا من جانب البلدان الغربية إلى حالات صراع طال أمدها مما أدى إلى نشوء أزمة الهجرة في القارة.

3. يعدّ تعزيز التعاون بيننا لأعمال المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال المنع لاندثارها وتسهيلها، وسيلة فعالة لمنع الأزمات الناشئة عن الهجرة وخدمتها، ولتعزيز آليات الأمن الإقليمي وأنظمة الإنذار المبكر.

4. دعم تحسين/ تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالتعامل مع الهجرة اليد العاملة في أفريقيا لتمكينها من التعامل بفعالية مع القضايا ذات الصلة بالعمل وصياغة سياسة وطنية وإقليمية سليمة ذات صلة بالعمل من أجل تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كدوافع للهجرة.

5. تعزيز التعاون الإقليمي الليبي والأقاليميين في البلدان المرسلين والمستقبلين لیسفقط تعزيز حماية المهاجرين في البلدان المستقبلية، بل أيضا ضمان العودة السهلة للمهاجرين وإعادة إدماجهم في أوطانهم.

6. ضرورة تنفيذ تدابير وتوكل حرية تنقلا لأشخاص البرنامجال مشترك للعمل والهجرة لتسهيل التنقل وحرية حركة الأشخاص في القارة.

7. مراجعة نظم التعليم لمجال مثل العليا الابتكار والإبداع من أجل تحويل التركيز من الاعتماد على العمالة الرسمية وتشجيع الشباب الأفريقي على عقلية المبادرة والاعتماد على الذات بصورة أكبر. أيضا مواءمة برامج التعليم العالي وفقا لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي لتنسيق التعليم العالي واستراتيجية التعليم القاري لأفريقيا (2016 2025) وهذا سوف يشجع أيضا قابلية المهارات في جميع أنحاء القارة. وسيشجع ذلك أيضا على إمكانية انتقال المهارات عبر القارة.

8. أن الحكام لشيدو حماية البيئة واستراتيجية بناء السلام هي مجال لا ينبغي النظر فيها على الصعيدين القاري والإقليمي في إطار التنقل والهجرة في أفريقيا.

9. يتعين على الدول الأعضاء اعتماد الموقفا الأفريقي الموحد الحالي إزاء تغير المناخ واستراتيجية تنفيذها للتصدي بفعالية لأبعاد تغير المناخ وتأثيره على الهجرة، والذي يمكن بعد ذلك أن يتدرج في السياسات على المستوى الوطني.

10. يتعين على الدول الأعضاء تعزيز جمع البيانات المفصلة حسب النوع الجنس السن وتحليلها ونشرها من أجل وضع سياسات تكونها دفق قائمة على الأدلة وتطلعية بشأن الهجرة في أفريقيا. وينبغي أن يستهدف جمع البيانات مساعدا للدول الأعضاء على تحقيق التزاماتها بشأن أهداف التنمية المستدامة (الاسيما الهدف 10.7)، وكذلك تقييم الثغرات في سياسات الهجرة الخاصة بها وفهمها ومعالجتها.

باء. المجال المواضيعي 2: معالجة مسائل حقوق الإنسان الخاصة بجميع المهاجرين بما في ذلك الإدماج الاجتماعي والتماكسك جميعا كشكالات التمييز، بما في ذلك العنصرية وكرها لأجانب والتمييز الجنسي والتعصب.

أصبحت حماية جميع المهاجرين (القانونيين وغير القانونيين والحائزين على لوائح اللازمة وغير الحائزين عليها) مسألة حتمية لكي ينظر فيها جميع أصحاب المصلحة. وتتطلب معالجة الثغرات القائمة في حماية جميع المهاجرين، ولا سيما الفئات الضعيفة، أطرًا شاملة ومتكاملة لحقوق الإنسان كما تنص عليها سياسات الأطر القانونية الدولية والإقليمية.

على هذا النحو، تعتر فالدو للأعضاء بما يلي:

11. وضع سياسة للهجرة لتعميم الحماية على المستوى الوطني والإقليمي، على أن تهتم المصلحة العليا للطفل الأفريقيو المجموعات الضعيفة الأخرى بما في ذلك المرأة والمستنود ذوي الإعاقة بسبب زيادة عددهم مع توفير مراكز استقبال وعبور تراعي الحماية وينبغي أن تأخذ المساعدة في الاعتبار أيضًا احتياجاتها الخاصة الإنسانية والمتعلقة بالسمن حيث توفير الرعاية الصحية المناسبة والتعليم والمأوى والحماية من انتهاكات حقوق الإنسان.

12. إنشاء آلية لمعالجة مسألة حماية حقوق المهاجرين العابرين ولا سيما في البلدان التي تمر بأزمات أو نزاعات.

13. إنشاء آلية لمعالجة السرد الإعلامي السلبي الذي ينحاز ضد المهاجرين ويؤدي إلى المعاملة السلبية وتجريم المهاجرين.

14. ضمان الإدماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والقضاء على جميع أشكال التمييز بما فيها العنصرية وكره الأجانب، عن طريق الاستراتيجيات التالية:

(1) ضمان ألا تتوجه وجهه مكافحة الهجرة غير القانونية الاحترام المطلق لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والمساواة في المعاملة أمام القانون؛

(2) الالتزام بضمان حصول جميع المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى بما في ذلك الضمان الاجتماعي والحصول على الخدمات القانونية، علنًا وملائمًا ومناسبًا بأسعار معقولة؛

(3) الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وممارستها علنًا والنحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق العمال؛

(4) الالتزام باتخاذ إجراءات للتصديقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق العمال وتنفيذها؛

(5) وضع سياسات لمعالجة العنصرية وكرهها لأجانب في الدول الأعضاء؛

(6) معاملة جميع العائدين المرشحين لمساعدتهم مبكرًا مع الاحترام التام لحقوقهم؛

(7) تعزيز الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لخلق إطار لضممان حماية العمال المهاجرين؛

(8) وضع سياسات محددة تستهدف حماية الفئات الضعيفة في بلدان العبور والبلدان المقصودة وضمان تنفيذها؛

9) ضمان إدراج المهاجرين في بنى نظم تحديد الهوية والتوثيق داخلية في البلدان المضيفة من أجل زيادة الاعتراف بهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم؛

10) بناء قدرات المسؤولين والقضائيين وموظفي إنفاذ القانون، بما في ذلك ضحايا الاتجار ووضعهم في حالات.

جيم. المجال المواضيعي 3: تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص أشكال الرق المعاصرة.

اعتراف بالمشاكل الواسعة النطاق لانتهاكات حقوق الإنسان التي يسببها تهريب البشر والاتجار بهم في القارة، فضلاً عن ضعف النساء والأطفال بصفة خاصة أمام المتاجرين بالمهربين، اتفقت الدول الأعضاء على ما يلي:

15. اتخاذ خطوات نحو وضع سياسات وآليات ترصد وطنية وثنائية ومتعددة الأطراف لتنفيذها لضمان عملوكالات التوظيف الخاصة في إطار المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وحقوق العمال.

16. اتخاذ التدابير المناسبة لدعم حماية الضحايا ومساعدتهم من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

1) تحديد ضحايا الاتجار لتقديم المساعدة والحماية المناسبة لهم، مع مراعاة التامة لاحتياجاتهم الخاصة ومواطن ضعفهم وحقوقهم.

2) اتخاذ التدابير المناسبة لحماية ضحايا الاتجار وتزويدهم بمعلومات عن حقوقهم القانونية غير هافيلد انالعبور والبلدان المقصودة، فضلاً عن البلد الأصلي في حالة العودة.

17. بذل جهود نشطة لدمج عمال جهاز إنفاذ القانون وكالات إنفاذ الحدود وغيرهما من العناصر الفاعلة ذات الصلة من حيث بناء القدرات والاستخبارات وتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة التشغيلية والتحقيقات والمحكمة لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في القارة.

18. اتخاذ خطوات نحو وضع سياسات وطنية خاصة بنوع الجنس والسلم معالجة الاتجار بالنساء والأطفال.

19. التوقيع والتصديق والتنفيذ الكامل للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وبروتوكول منع قمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فضلاً عن الصكوك القانونية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.

20. دعم التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بشأن منع الاتجار وتهريبهم، ولا سيما النساء والأطفال، من خلال ما يلي:

1) دعم المبادرات التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى معالجة هذه المشكلة في أفريقيا، بما في ذلك مبادرات مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة

الاتجار، ومبادرة الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتنفيذ خطة عمل واجاد وجولعام 2006 لمنع تهريب الأشخاص والاتجار بهم في أفريقيا، وخاصة النساء والأطفال.

2) تشجيع التعاون على المستوى الثنائي والإقليمي والإقليمية بشأن جميع جوانب الاتجار بالبشر، بما في ذلك الحظر وإجراء الضحايا ومساعدتهم، بما يعكس الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية غير هامة أعضاء المجتمع المدني.

3) دعم المبادرات التي تتصدى للاتجار بالبشر علمستو بالمجموعا الاقتصادية الإقليمية بما في ذلك تنفيذ الصكوك القانون نية مثلاً لمساعدة القانونية المتبادلة تقاليد هافيا المسائل الجنائية بهدف التصدي لتهريب البشر والاتجار بالأشخاص.

دال. المجال المواضيعي 4: التعاون الدولي وإدارة الهجرة.

إدراكا منها الضرورة تحسين بناء التآزر بين الدول لأعضاء بشأن إدارة الهجرة والتنقل، فضلا عن تعزيز نظم إدارة الحدود وج معاليانانو تنسيقها، قدمتا الدول لأعضاء الطلباتو الانتز اماتالتالية:

21. الانتز امبالصكوك القانون نية والسياسية الدولية والإقليمية المتعلقة بالهجرة ولا سيما بشأن حماية المهاجرين. وسيكفذا لكحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين داخل ولايات قضائية للدول لأعضاء.

22. التعهد بالتزامات وطنية وإقليمية وأقليمية عابرة للقار اتبشأن الهجرة من خلال حوار سياسي تنفيذي شامل ومتوازن ومستنير لتحديد القضايا ذاتا لاهتمام المشتركوا اعتمادا للدودو الاستراتيجيات المنا سبة/ أو الآليات الفعالة التي تتعدو دبالنفع لجميع أصحاب المصلحة.

23. حثا المجتمع والدول ليعلمتن تنفيذ التزامات هبد عمال جهود الإنمائية للبلدان الأصلية العبور، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا بالعام تمويل للتنمية، وخطة عمل اسطنبول، والاعتز اقبان من شأن هذها للتنمية أن تساهم في الهجرة القانونية الطوعية المنظمة.

24. الاعتز اقبالحاجة للبناء القدر اتفيمجال إدارة الهجرة بما في ذلك الممار ساتالتية الجنسينو الحمايةو الممار ساتالقائمة على حقوق الإنسان، وبقالانتز اماتالقانونية الدولية والقوانين الوطنية.

25. تعزيز استراتيجيات مستدامة للعودة وإعادة الإدماج فيما بين الدول لأعضاء بهدف وضع اجراء اتفعالتو مستدامة للعودة الم هاجر ينغير القانونيينو إعادة إدماجهم، مما يتطلب بالتعاون والتفاهم المتبادل بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والبلدان المقصودة.

26. الدعوة إلى الاعتراف بالمناسبات الفوائد المحتملة للهجرة وتدفقات الهجرة الشريعية مع الشواغل الأمنية للدول الأعضاء في وتلتزم الدول الأعضاء أيضاً بإيجاد توازن بين الشواغل الأمنية الوطنية والتزاماتها الدولية بحماية المهاجرين. الحسبان. أخذ
27. المساعدة في تعزيز مبادرات التكامل الإقليمية مع الجهود الإقليمية التي تعزز النهج المتسقة للهجرة والتجارة وحرية تنقل الأشخاص أفريقياً.
28. تشجيع الترابط البيئي بين نُظم إدارة الحدود من أجل تيسير التنقل السلس وتحديد وثائق التنقل المزورة.
29. إنشاء آلية تنسيق وطنية وإقليمية بشأن الهجرة مع تشجيع عمليات الحوار القائمة في الوقت نفسه من أجل تعزيز أوجه التآزر وتبادل أفضل الممارسات في القارة.

هاء. المجال المواضيعي 5 : الهجرة غير القانونية والمسارات المنتظمة

- مع الاعتراف بالواجب التحدي الذي تطرحه الهجرة غير القانونية في القارة و الفرص الضائعة الناتجة عن عدم تنظيم الهجرة، فإن أهمية التثبيت للهجرة اليد العاملة بطريقة آمنة ومنظمة وقانونية مع حماية حقوق الإنسان والعمال جميع لا يمكن الاستهانة به. عن هذا النحو، تلتزم الدول الأعضاء بالاضطلاع بما يلي:
30. دعم وتعزيز البرنامج المشترك للهجرة العمال الذين اعتمدتها الدول الأعضاء في 2015 من خلال ضمان توفير الموارد الكافية لتنفيذه.
31. الالتزام بالتصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والسياسات القارية ذات الصلة بشأن الهجرة وتنفيذها.
32. إنشاء منبر لتشجيع الحوار الإقليمي المتوازن من أجل ضمان أن تكون أنظمة الهجرة وسبل التوظيف عادلة وتحترم حقوق الإنسان وحقوق العمال، ومنع الاتجار بالبشر والعمال القسري، فضلاً عن ضمان إمكانية تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي.
33. الاستثمار في جمع البيانات وبناء المعارف بشأن البيانات والإحصاءات الخاصة بهجرة اليد العاملة من أجل استيعاب أكبر الآثار الهجرة على أسواق العمل والتنمية المستدامة، وحماية العمال المهاجرين بنوعية ضمان تعزيز الاستجابة المناسبة على مستوى السياسات.
34. وضع سياسات لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة مثل نقص فرص العمل في البلدان الأصلية، من أجل ضمان أن تصبح الهجرة خياراً حقيقياً وليس أمراً حتمياً.
35. وضع البرامج والمبادرات التوجيهية الخاصة بالتدريب المهني وتنمية المهارات ونقل المهارات لتسهيل تنقل العمال المهاجرين.

36. تطوير مجموعة من المواهب لتحديد المهارات اللازمة في القارة ومواصلة السعي إلى التفاوض مع بقية العالم على الاعتراف بها.

37. توفير التمويل اللازم لتشجيع البحوث في قارتنا حول المهارات المطلوبة وكيفية الحصول عليها.

38. وضع آليات الشكاوى و ضمان المهاجرين إلى المهاجرين الوافدين من أجل توفير بيئة مناسبة بأسعار معقولة من خلال الوساطة الرسمية والمحاكم المستقلة والنزاهة بما في ذلك حالات الترحيل الجنسي، بغض النظر عن الجنسية أو وضع الهجرة أو الإقامة.

واو. المجال المواضيعي 6 : مساهمات المهاجرين والمغتربين، بما في ذلك النساء والشباب، في البلدان المرسل والمضيفة والمستقبل.

تعتبر فالدو لالأعضاء بالمساهمة الكبيرة للمهاجرين والمغتربين في القارة سواء على المستوى الجزئي من خلال التحويلات المالية ومشاركة عمالهم وكذلك على المستوى الكلي من خلال المساهمة في بناء احتياطي العملة الأجنبية لبلدانهم الأصلية. ومن أجل زيادة تسخير إسهام المغتربين في القارة والمساعدة فيه، تقدم الدو لالأعضاء الإسهامات التالية:

39. وضع سياسات تهدف إلى الحد من ارتفاع تكلفة التحويلات المالية، فضلا عن تمكين الأفريقيين في المهجر، ولا سيما العاملين في المجال التقنية العالية والتي الطلب عليها، من الاضطلاع ببعض أنشطتهم المهنية في بلدانهم الأصلية دون الحاجة للتخلي عن عملهم في الخارج بضرورة.

40. زيادة دعم البيانات الخاصة بالمغتربين والتعرف على مهاراتهم بالتعاون الوثيق بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة من أجل ضمان مطابقة مهاراتهم مع احتياجات سوق العمل في البلدان الأصلية.

41. تحقيق المزيد من التنسيق بين وزارات الخارجية والوكالات الأخرى العاملة في مجال الهجرة في جميع المعلومات والبيانات عن المغتربين بين تعزيز مشاركتهم.

42. دعم الاعتراف بالموهلات الأكاديمية الخارجية الموحدة وضمان إمكانية نقل المهارات والمنافع المكتسبة بالدول لأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

43. الدعوة إلى تقديم الدعم للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية والمؤسسات المالية في عملها من أجل خفض تكاليف التحويلات المالية.